اخضاع كامل لهذا المجال الى الاعتبارات السياسية والامنية . وفي مجال بحثنا حول الاضرابات وكيفية معالجتها نرى ان الاتجاهات داخل حزب العمل نفسه اخذت تتزايد نحو تدخل الدولة او الحكومة في هذا المجال . وكانت الحكومة ورئيسة الوزراء بالذات رغم شعورها بضرورة سن قوانين تنظم علاقات العمل ، تفضل ان تقوم الهستدروت بتقديم اقتراحات تشريعية حول قانون « تسوية نزاع العمل » انطلاقا من توقعها رفض الهستدروت للقانون الذي اعده وزير العمل والذي تؤيده اغلبية الوزارة ، حيث ان هذا القانون يفرض عقوبات شديدة على المضربين (مثل : السجن ، الغرامات بمبالغ كبيرة والفصل من العمل) لقد اثار هذا الاقتراح خلافات شديدة داخل كتلة التجمع ــ المعراخ في الهستدروت ، وبرزت ثلاث مجموعات داخل كتلة التجمع في الهستدروت : اولا ، المتطرفون ــ هذه المجموعة طالبت بان يتضمن القانون اتخاذ اجراءات شديدة ضد المضربين وبسن قانون يمنع الاضرابات ، وكانت هذه الكتلة تشكل اعضاء كتلة «رافي» سابقا . ثانيا ، مجموعة الوسط التي ايدت ايجاد نطاق تشريعي محدود ، يقوي مركز الهستدروت من ناحية ، ويمنع الحكومة من اتخاذ اجراءات شديدة من ناحية اخرى ، هذه المجموعة تضم سكرتير الهستدروت والقائم باعمال السكرتير ورئيس قسم التنظيم المهني ، وداخل هذه المجموعة تظهر جماعة احدوت هعفودا سابقا ككتلة متماسكة . ثالثا ، مجموعة المعارضين ــ تتألف من اعضاء مبام الثلاثة في المكتب التنفيذي ، واعضاء هذه المجموعة يعارضون بشدة اي تشريع في مجال العمل ، ويرون ضرورة اعادة النظر في شروط العمل والاجور في الخدمات العامة .

ووضح منذ البداية ان المعتدلين يشكلون الاغلبية في كتلة التجمع في الهستدروت ، ثم عقدت جلسة لاقرار التوصيات التي ستقدم للحكومة بهذا الشأن . في هذه الجلسة اشتركت ادارة كتلة التجمع في الكنيست وممثلو التجمع في المكتب التنفيذي للهستدروت . وفي هذه الجلسة اتخذ قراران ، رغم معارضة « مبام » :

ورد في القرار الاول ما يلي : « في الظروف القائمة لا توجد اية امكانية للسماح لمبام لتقديم اقتراح منفرد لتقديم موعد دفع علاوة الغلاء ، فعلى جميع اعضاء التجمع في الهستدروت ان يظهروا متراصين امام جماهير العمال من اجل توضيح موقف الهستدروت واهمية التسوية التي تمت مع الحكومة (مثل تخفيض اسعار بعض المنتوجات التي ارتفعت اسعارها ، مثل البيض والحليب وغيرها ، واعطاء مخصصات غلاء لمحدودي الدخل وتأمين علاوة غلاء لجميع الاجراء ابتداء من كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٢) » . الى جانب هذا القرار صوت جميع ممثلي حزب العمل وعارضه فقط اعضاء مبام الخمسة في الجلسة المشتركة المذكورة . اما القرار الثاني وهو الاهم فقد ايد فيه اعضاء التجمع رغم معارضة المبام ايضا ضرورة اصدار تشريعات تنظم علاقات العمل . وكان المدافع الاول عن هذا القرار سكرتير الهستدروت اسحاق بن اهرون حيث قال « لقد وصلنا الى وضع يحتم تدخل الدولة في بعض المجالات الحيوية ، ولكن المشرع الاساسي هو الهستدروت . ونحن نطالب الحكومة بالدفاع عن طريقنا وماهيتنا . ونحن الذين سنقرر ما هو نزاع العمل ، ومن هنا فهذا القانون سيحمينا من اعمال الشغب في هذا المجال . ونحن نطالب الدولة بحماية ارادة العامل الحرة » . ولقد رد عليه عضو المابام في الجلسة اهرون افرات بما يلي : « لا توجد دولة ديمقراطية لا توجد فيها اضرابات . ان وجود قانون اساسي في هذا الموضوع يعني تعفن النقابات المهنية . ان قبول القانون معناه انهيار سلطة الهستدروت »(١٤). اما القرار الثالث الذي يعطي مفعولا قانونيا لترتيبات اعلان الاضراب كما وردت وقررت في دستور الهستدروت فقد أقر بالاجماع .

سترفع هذه القرارات الثلاثة الى الحكومة لتبحثها . ولقد الزم مبام بالتصويت مع الاغلبية في الكنيست ، ولكن المبام ما زال يفتش عن مخرج ، وهو سيستغل الحريات